

Distr.: Limited
22 October 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

تركمانستان: مشروع قرار

من أجل التعامل الشامل فيما بين وسائط النقل لتعزيز ممرات النقل العابرة المتعدد
الوسائط المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، و جدول أعمال القرن الحادي
والعشرين^(٢)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ
بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد
الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١،
المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس -
٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول،
القرار ١، المرفق.



جوهانسبرغ للتنفيذ^(٥)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٧)؛

وإذ تشير أيضا إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٨)؛

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢١٣/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن دور النقل وممرات النقل العابرة في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة؛

وإذ تحيط علما بإعلان عشق أباد^(٩) الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالدور الذي يضطلع به النقل وممرات النقل العابرة في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة المعقود في عشق أباد، يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للنقل البري،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢١٥/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٧٦/٥٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢١٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٢٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٢٢٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٦٧/٢٣٤ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص؛

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، و ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، و ٢٦٠/٦٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، و ٢٦٩/٦٨ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن تحسين السلامة على الطرق

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) القرار ١/٧٠.

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٩) A/68/991، المرفق.

على الصعيد العالمي والحاجة إلى وضع خطط لتحسين السلامة على الطرق على امتداد الطرق الدولية لممرات النقل العابر بما يتماشى والخطة العالمية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تلاحظ إنشاء فريق الأمم المتحدة الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام،

وإذ اكا منها لما تضطلع به ممرات النقل المتعدد الوسائط والنقل العابر السليمة بيئيا والأمنة والفعالة والموثوقة والمتاحة بتكلفة معقولة من دور مهم في تيسير حركة السلع والأشخاص بفعالية ودعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاه الاجتماعي للأشخاص وتعزيز التعاون والتجارة بين البلدان على الصعيد الدولي،

وإذ تشدد على ضرورة مواصلة وتحسين الهياكل الأساسية ومرافق وخدمات النقل والمرور عبر الحدود على امتداد الممرات الدولية للنقل والنقل العابر،

وإذ تلاحظ أهمية مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة والتي تركز على تطوير ممرات أوسع نطاقاً للنقل العابر وتحديد متطلبات الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية اللازمة لجعلها تشتغل بشكل جيد،

وإذ تسلم بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بوسائل منها إنشاء نظم تنسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تعيد في هذا الصدد التأكيد على أن إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٠) يشكلان إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تلاحظ تدشين الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وإذ تقر في هذا الصدد بالمهمة والأهداف التي تسعى هذه الشراكة إلى بلوغها باعتبارها مبادرة عملية المنحى ومتعددة أصحاب المصلحة تتولى زمامها الأعمال التجارية والدوائر الصناعية وتشمل جميع وسائط النقل،

(١٠) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الثاني والثالث.

وإذ تدرك الحاجة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والشراكات القائمة على مسائل النقل المستدام، ولا سيما الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام، والشراكة من أجل نقل مستدام ومنخفض الكربون، ومجموعة أصدقاء النقل المستدام،

وإذ تشدد على الدور الحيوي للنقل المتعدد الوسائط وممرات النقل العابر في التغلب على الاختناقات في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والكوارث الطبيعية وذلك بالحفاظ على سلاسل الإمدادات الغذائية لاستعادة الأمن الغذائي والتغذية، وإيجاد موارد الرزق واستعادتها، والحد من المخاطر وتمكين الناس والمجتمعات المحلية والبلدان، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالتزاعات، من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية،

وإذ تسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به الطرق والسكك الحديدية الدولية، والمراكز اللوجستية المتعددة الوسائط، والموانئ الجافة، واللوجستيات وسلاسل الإمداد العالمية، وتكامل وسائط النقل، والتكنولوجيات المناسبة، وأعمال صيانة الهياكل الأساسية وتحسينها، في تعزيز سلاسة النقل الدولي العابر،

وإذ تشدد على أهمية التعاون فيما بين جميع وسائط النقل من أجل إنشاء سلاسل الإمدادات المستدامة وتعهدتها، ولا سيما في البلدان النامية، بغية تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وموثوقية العرض، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية، وتعزيز سلسلة الأسواق، وتحسن هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة الصادرات، وضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة،

وإذ تدرك الحاجة إلى ربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشبكة سلاسل الإمداد العالمية عن طريق إدماجها فيما هو قائم ومستجد من ممرات النقل العابر والنقل المتعدد الوسائط،

وإذ تسلّم أيضاً بأهمية ممرات النقل والنقل العابر في تيسير روابط النقل على الطرق المحلية وتعزيز الوصل بين المدن والأرياف لحفز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والشعوب والموارد وتيسير التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها،

١ - تسلّم بضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بالنقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصراً مهماً من عناصر التنمية المستدامة؛

- ٢ - تخطط علماً بتقرير الأمين العام عن دور النقل وممرات المرور العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة^(١١)، الذي يتضمن آراء وتوصيات الدول الأعضاء والمعنيين من المنظمات الإقليمية والدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، بشأن المسائل المتعلقة بتطوير النقل وممرات النقل العابر؛
- ٣ - تدعو الأمين العام إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي الفعال بشأن مسائل النقل المستدام، وتشجع في هذا الصدد بذل مزيد من الجهود، حسب الاقتضاء، لتعزيز تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في تناول المسائل المتعلقة بالنقل؛
- ٤ - ترحب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد مؤتمر بشأن النقل المستدام على الصعيد العالمي في نهاية عام ٢٠١٦؛
- ٥ - تلاحظ مع التقدير تشكيل فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام، وتتطلع إلى إصدار تقرير توقعات النقل العالمي، الذي سيتضمن رسالة وتوصيات عالمية بشأن النقل المستدام تشمل سياسات الابتكار والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة للنقل المستدام؛
- ٦ - ترحب بالمؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى للسلامة على الطرق، المقرر عقده في برازيليا يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠ وفي تحقيق الهدف المنشود من هذا العقد؛
- ٧ - تشدد على ضرورة تحديد ممرات النقل الدولية وتصميمها وتنفيذها بمراعاة المزايا التنافسية لكل وسيلة من وسائل النقل، ومن أجل تلبية الاحتياجات من البنى التحتية والإطار التنظيمي والمؤسسي للخدمات التي توفرها تلك الممرات، وتعزيز الحوار الاجتماعي والسلامة والصحة في مكان العمل، ومبدأ التوازن بين الجنسين في الحصول على فرص العمل؛
- ٨ - ترحب بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للنقل البري، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، والمنتدى الدولي للنقل، كل في نطاق ولايته، من أجل إقامة الممرات الدولية والإقليمية للنقل والنقل العابر وتشغيلها؛

(١١) A/70/262.

- ٩ - تدعو إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، بوسائل منها تحسين البنية التحتية للنقل عبر الحدود وتعزيز الترابط الإقليمي وتيسير التجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي؛
- ١٠ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إلى مواصلة التشجيع على تعزيز التواصل والمشاورات الدورية بين الجهات المعنية المشاركة في إقامة وتشغيل ممرات النقل والنقل العابر الدولية؛
- ١١ - تدعو جميع الدول التي لم توقع بعد اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها بشأن تيسير النقل والنقل العابر أو لم تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك؛
- ١٢ - تؤكد على ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية، حسب الاقتضاء، من أجل تطوير هياكل النقل الأساسية وخدمات النقل، وذلك بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجميع؛
- ١٣ - تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، على مواصلة تنسيق جهودها والتعاون على تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان من أجل إقامة ممرات للنقل والنقل العابر وفق مبدأي الاستدامة والشمول؛